Distr.
GENERAL

S/1999/1086
22 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

في عدد من التقارير التي قدمتها إلى مجلس الأمن بشأن البرنامج الإنساني في العراق عملا بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، ومن بينها تقريري الأخير (S/1999/896 و Corr.1)، أعربت عن القلق إزاء التأخير في الموافقة على الطلبات المقدمة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠). وقد أشرت بصفة خاصة إلى تزايد عدد الطلبات التي عـُلق النظر فيها وإلى ما ينتج عن ذلك من آثار خطيرة بالنسبة لتنفيذ البرنامج الإنساني.

وفي هذا الصدد فإنني أرفق، لعلم أعضاء مجلس الأمن، مذكرة موجهة إلي من المدير التنفيذي لبرنامج العراق. وكما هو مبين في المذكرة فإن عدد الطلبات التي علقت لجنة مجلس الأمن النظر فيها قد استمر في الزيادة في فترة الشهرين التي انقضت منذ تقديم تقريري الأخير إلى المجلس في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٩.

ولتمكين برنامج العراق من تحقيق الأهداف الإنسانية المحددة في القرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١٥٣ (١٩٩٨) فإنه من المستصوب بدرجة كبيرة أن يتم التوصل إلى حل سريع لهذه المشكلة. ولتحقيق ذلك فإنني أعتقد أنه سيكون من المفيد للغاية أن تجري اللجنة في وقت مبكر استعراضا لجميع الطلبات المعلقة في الوقت الحالي وذلك بغية التعجيل باتخاذ قرار، حسبما يكون ملائما، في كل حالة.

(توقيع) كوفي عنان

المرفق

مذكرة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من المدير التنفيذي لبرنامج العراق

الطلبات المعلقة

في تقريركم الأخير الذي قدمتموه في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٩ إلى مجلس الأمن بشأن البرنامج الإنساني في العراق، وفقا لقرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، ذكرتم أنه قد حدثت زيادة كبيرة في عدد الطلبات المعلقة، مما كان له آثار خطيرة بالنسبة لتنفيذ البرنامج الإنساني؛ كما أنكم أوصيتم ببذل أقصى جهد ممكن لإعادة النظر كذلك في جميع قرارات التعليق المعنية والتعجيل بالموافقة على الطلبات من أجل ضمان تنفيذ البرنامج تنفيذا فعّالا وفي التوقيت المناسب (S/1999/896 و Corr.1، الفقرة ١٠١).

وفي حين أن أعضاء لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) قد بذلوا مؤخرا بعض الجهد لرفع قرارات تعليق الطلبات التي لها صلة بالجفاف، وكذلك الطلبات التي لها صلة بالمياه ومرافق الصرف الصحي وقطع الغيار النفطية، فإن العدد الإجمالي للطلبات المعلقة لا يزال آخذا في التزايد. ومنذ أن قدمتم إلى مجلس الأمن تقريركم المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٩ زاد عدد الطلبات المعلقة من ٤٧٥ طلبا (بقيمة إجمالية قدرها حوالي ٥٠٠ مليون دولار) إلى ٥٧٢ طلبا (بقيمة إجمالية قدرها ٧٠٠ مليون دولار). وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، مثلا، كانت نسبة ٢٣,٧ في المائة من الطلبات المعممة في إطار المرحلة الخامسة قد عـُلقت. ونسب الطلبات المعلقة التي عممت في إطار المرحلة الخامسة مرتفعة بالنسبة للاتصالات السلكية واللاسلكية (١٠٠ في المائة) والكهرباء (٦٥,٥ في المائة) والمياه والصرف الصحي (٥٣,٤ في المائة) وقطع الغيار والمعدات النفطية (٤٣ في المائة). ويلاحظ أيضا أن الوقت الذي يحتاج إليه أعضاء اللجنة لإعادة النظر في قرارات التعليق قد أصبح أطول ويصل، في المتوسط، إلى ٣٤ يوما.

وبطبيعة الحال فإنه من المفهوم أنه مع كبر حجم العقود وتعقدها، وخاصة العقود المتعلقة بالهيكل الأساسي، سيحتاج أعضاء اللجنة إلى وقت أطول للتشاور مع سلطاتهم ولاستعراض الطلبات التي يعممها مكتب برنامج العراق للنظر فيها واعتمادها.

وعلى الرغم من ذلك فإنه ما لم تـُتخذ تدابير عاجلة من جانب جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك اللجنة وحكومة العراق، فإن الصعوبات الخطيرة التي تكتنف بالفعل تنفيذ البرنامج سوف تتفاقم.

وبناء على ما تقدم فإن مكتب برنامج العراق قد استمر في تكثيف جهوده لمساعدة اللجنة في القيام بمسؤولياتها بالنسبة لإعادة النظر، بشكل كامل وفي التوقيتات المناسبة، في الطلبات المعممة. والمعلومات التي يسعى المكتب إلى تقديمها، بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية، تشمل تحديد الأولويات،

والطلبات التي يوجد بينها ترابط والتي لها حساسية من ناحية الوقت، وتواريخ التسليم المطلوبة، والبنود وقطع الغيار التي يحتمل أن تكون لها استخدامات مزدوجة، وأية معلومات إضافية قد تكون مفيدة للجنة عند قيامها بالنظر في الطلبات.

وبالنظر إلى أن طلبات أعضاء اللجنة للحصول على تفاصيل تقنية إضافية تتعلق تقريبا بنصف الطلبات المعلقة، فإننا قد انتهينا للتو من وضع مبادئ توجيهية لمساعدة مقدمي الطلبات في تقديم المزيد من التفاصيل قبل تعميم الطلبات والنظر فيها من جانب اللجنة. وقيام حكومة العراق وموردوها بتقديم معلومات تقنية تفصيلية في وقت مبكر من شأنه أن يسهم في تقليل عدد الطلبات المعلقة ومدد تعليقها.

والسبب الثاني الأكثر شيوعا الذي يقدَّم تبريرا لتعليق الطلبات يتعلق بوجود أوجه للقلق بالنسبة للمستعملين النهائيين. ووفقا للأغراض المحددة في الفقرة ٤ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨) فإننا قد سعينا إلى نشر مراقبي الأمم المتحدة في العراق بطريقة تجعل من الممكن أن تقدَّم، إلى أقصى حد ممكن، التأكيدات المطلوبة للجنة بأن جميع الإمدادات المأذون بشرائها، بما في ذلك البنود التي قد تكون لها استخدامات مزدوجة، تستخدم بالفعل للغرض التي أُذن بها من أجله. وبالإضافة إلى جعل اللجنة على علم تام، بشكل منتظم، بحالة الطلبات المعلقة فإننا قد وضعنا الترتيبات كي يعقد الخبراء جلسات للتزويد بالمعلومات من أجل تقديم توضيحات، و/أو مشورة تقنية، إضافية.

وهناك مسألة خطيرة أخرى تنشأ عندما توافق اللجنة على طلب، أو عدد من الطلبات التي يوجد بينها ترابط أو يكمل بعضها بعضا، وتصل الإمدادات وقطع الغيار أو المعدات ذات الصلة في العراق ولكن يتم عندئذ إيداعها في المخازن لفترة طويلة بسبب تعليق طلب آخر مرتبط بها أو يكملها. ومن الممكن أن يكون عدم توفر بند واحد من المعدات، وهو في بعض الأحيان بند حجمه صغير أو قيمته ضئيلة، كافيا لمنع استكمال المشروع بكامله.

وبالتشاور مع حكومة العراق ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق ووكالات وبرامج الأمم المتحدة المعنية، قمنا باستعراض جرد اللوازم والمعدات الموجودة في مستودعات الحكومة والتي قدِّمت في إطار البرنامج، من أجل تحديد البنود التي وصلت إلى العراق ولكن لا يمكن استخدامها بسبب تعليق طلبات لها صلة بمدخلات تكميلية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تأخير في تنفيذ أنشطة، أو برامج، معينة. وواضح أن الجهود التي تُبذل من جانب أعضاء لجنة مجلس الأمن والأمانة العامة لن تكون وحدها كافية لحل المشكلات الموجودة في الوقت الراهن. وهناك حاجة أيضا إلى بذل جهد خاص من جانب حكومة العراق، وكذلك من جانب مورديها، في تقديم المعلومات التفصيلية التي تطلبها اللجنة في التوقيتات المناسبة.

وسوف نواصل مشاوراتنا مع حكومة العراق من أجل تقديم الاحتياجات على أساس مشاريع مترابطة، وليس على أساس مخصصات عامة لكل قطاع. وكان هذا النهج هو النهج الذي اقتُرح في تقريركم التكميلي المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٨ الذي قدمتموه إلى مجلس الأمن (S/1998/90) والذي اعتُمد بعد ذلك في الفقرة ٥ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨). وكما أشير في الفقرة ٢٣ من التقرير فإنه في كثير من القطاعات لم يشجع الإطار الأساسي للشراء المستخدم في خطط التوزيع على اتباع نهج يمكن فيه التصدي للمشكلات الإنسانية من جانب مشروع مناظر من أجل استهداف الموارد الملائمة.

وفي هذا السياق فإنني قد طلبت من الحكومة أن تبلغ مكتب برنامج العراق، بمجرد إبرام عقود يوجد بينها ترابط وتتعلق بالمشروع نفسه بين الحكومة وموردیها بحیث یتمکن المکتب من تقدیم تلك الطلبات إلى اللجنة بطريقة تظهر بوضوح الترابط الموجود بين البنود المختلفة التي يجري شراؤها.

وقد طلبت أيضا أن يقدم مكتب منسق الشؤون الإنسانية في العراق، بالتشاور مع حكومة العراق ووكالات وبرامج الأمم المتحدة، إلى مكتب برنامج العراق، بانتظام، تقارير تفصيلية عن أثر الطلبات المعلقة على تنفيذ البرنامج. وقد سبق أن طُلب ذلك، ولكنه اكتسب إلحاحية وأهمية بشكل خاص بالنظر إلى المستوى الحالي للطلبات المعلقة. وسوف يقدم مكتب برنامج العراق تلك التقارير إلى اللجنة.

وفي حين أنني لا أزال أنظر نظرة واقعية إلى احتمالات حدوث تحسن كبير في الوضع الراهن فإنني أعتقد أنه سيكون من المهم أن يظل أثر المستوى الحالي للطلبات المعلقة على تنفيذ البرنامج موضعا للاستعراض المستمر من جانب مجلس الأمن واللجنة التابعة له بطريقة مرنة وعملية إلى أقصى قدر ممكن.

(توقيع) بينون ف. سيفان
المدير التنفيذي
مكتب برنامج العراق

ـــ ـــ ـــ ـــ ـــ